A Phonological Structure of Dual and *Salāmah* Plural: Contemporary Linguistic Description For Non-Arabic Learners

التشكيل الصوتيّ للمثنَّى وجموع السلامة: وصف لسانيّ معاصر لمتعلِّمي العربيّة من الناطقين بغيرها

Mohd Nizwan Musling
Universiti Sains Islam Malaysia, Malaysia
mohdnizwan@usim.edu.my

Abstract
Nowadays, Arabic language pedagogy has improved its content to align with the updated and revised global knowledge. However, most Arabic language morphology books learned and used by non-native speakers are designated based on conventional information. The content relies mainly on discussing Arabic words' physical characteristics rather than acoustic characteristics. For instance, some contemporary Arabic linguists have not revised how phonics is formed, for example, the dual and Salamah plural structure. On that note, this study investigates the phonological rules and their explanation of how the dual and *salāmah* plurals are formed, which can be beneficial in teaching Arabic morphology. The study utilizes the descriptive analytical approach by identifying all types of dual and *salāmah* plural in the Arabic language and analyses based on the phonological framework using international linguistics transliteration symbols. One of the most important findings of the study is that the vocal structure of dual and *salāmah* plural is formed by adding suffix in the single last word, namely for dual: āni, and, and for *salāmah* plural: ūna, īna, ātu, and āti. The most critical phonological rules that formed these structures are the Arabic language's dissimilation and the syllable system. The benefits of this study for teaching Arabic are to facilitate morphological descriptions for non-native Arabic learners and present an accurate analysis using symbols and phonological rules, which is more significant to comprehend the nature of human language based on modern scientific thinking.
Keywords: Phonological Structure; Phonological Rules; Dual; *Salāmah* Plural; Teaching of Arabic Morphology

ملخّص
يشهد واقع تعليم اللغة العربيّة تطوّراً ملحوظاً سريعاً جنباً إلى جنب التطوّرات في المقاربات وتكنولوجيا التعليم. ومع ذلك، فإنّ كتب الصرف العربيّ التي تُقدَّم لمتعلّمي العربية من الناطقين بغيرها كانت ولا تزال تتّسم طريقة التفكير والتناول والتحليل فيها بالكلاسيكيّة التي تعتمد أساساً على الصورة الكتابيّة لا الصوتيّة من جهةٍ، وبعدم استثمار معطيات علم اللغة المعاصر من جهة أخرى في النظر إلى كيفيّة تشكُّل المورفيمات بما فيها بنية المثنّى وجموع السلامة. ولذا، فإنّ هذا

البحث يهدف أساساً إلى استثمار القوانين الصوتيّة في تفسير كيف يتشكّل كلٌّ من المثنى وجموع السلامة بمختلِف أنواعها، ما يمكن الاستفادة منه في تعليميّة الصرف العربيّ. ويعتمد البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ بدءاً من جمع مادتها الأساسيّة التي يمكن أن تمثّل جميعَ أنواع المثنى وجموع السلامة في اللغة العربيّة، مروراً بتحليلها ومناقشتها في ضوء القوانين الصوتية مستعيناً بالكتابة الصوتية الدوليّة. ومن أهم النتائج التي توصّل إليها البحث أنَّ البنية الصوتية للمثنى وجموع السلامة تتشكّل عن طريق إضافة اللاحقة اللفظيَّة في آخر الاسم المفرد، وهي للمثنى (āni) و(yni)، وللجمع (ūna) و(īna) و(ātu) و(āti). وأهم القوانين الصوتيّة التي تحكم تشكيل تلك البنى العدديّة المخالفةُ الصوتيّة والنظام المقطعيّ للغة العربيّة. يُسهم البحث في تعليميّة اللغة العربيّة من حيث تيسير الوصف الصرفيّ لمتعلِّمي العربيّة من الناطقين بغيرها، وتقديم أدقّ ما يمكن من تحليلٍ صرفيّ بالاستفادة من الرموز والقوانين الصوتيّة، وهو توصيف أقرب إلى فهم طبيعة اللغة البشريّة القائم على التفكير العلميّ الحديث.

الكلمات المفتاحية: التشكيل الصوتيّ، القوانين الصوتيّة، المثنى، جموع السلامة، تعليم الصرف العربيّ

مقدّمة

اللغة العربية من حيث آليات الأداء والتوليد الصرفيّ ليست لغةً اشتقاقيةً فحسب، بل إنها لغةٌ إلصاقيّة، إذ تعتمد في التكاثر الصرفيّ وتوليد المورفيمات على نظام الإلصاق فضلاً عن اعتمادها على نظام الاشتقاق. وبهذه الطبيعة الإلصاقيّة، تمتلك العربيّة مورفيمات مستقلة قابلة للتكاثر عن طريق اللواصق. وهذه اللواصق إما أن تكون في أول الكلمة، وعندئذٍ تسمَّى بالسوابق (prefixes) مثل: مَعْلَم؛ لأنها تسبق الكلمة لتعطيها معنىً جديداً، وإما أن تكون في آخر الكلمة أو ما تسمَّى باللواحق (suffixes) مثل: طَلَبَانِ، وإما أن تكون في داخل البنية التي تسمَّى عند ذلك بالحشوات (infixes) مثل: كَاتِب.

ومن المورفيمات (الصيغ الصرفيّة) العربيّة التي يتمُّ توليدها عن طريق هذه الطريقة الإلصاقية هي الصيغة العدديّة التي تتمثّل في طريقة العربية للتعبير عن المثنَّى والجمع للأسماء. ولذا، فإنّ الصرفيين العرب منذ فجر دراساتهم اللغوّية قد أولوا اهتمامهم بدراسة هذا الموضوع دراسةً مستفيضة، وحتى كانوا يعدُّون المفرد هو الأصل، والمثنى والجمع فرعان عليه. وكما قدّموا تفسيرات وتعليلات لهذه البنية العدديّة، غيرَ أن هذه التفسيرات في بعض الأحيان لم تكن على الأساس الصوتيّ اللغويّ المحض، بل يتسرّب إليها الجانب الشكليّ الجَدَليّ كقولهم في أنّ الأصل في

التثنية عطف المتماثلين. وذلك كله مما لا يمنعنا من إعادة النظر في ذلك، بناءً على معطيات علم اللغة المعاصر عامةً، والقوانين الصوتية العربيّة خاصةً.

وفي ضوء ذلك، حاول بعض المحدَثين بيان تشكُّل بنية المثنى وجموع السلامة. وفي مقدّمتهم عبد الصبور شاهين (١٩٨٠) في كتابه "المنهج الصوتيّ للبنية العربية"، إلاَّ أنّ ما أورده المؤلّف من إجراءات تثنية الاسم وجمعه كانت في أشكال محدودة وأمثلة قليلة لا يزيد عرضُ ذلك على سبع صفحات. ثم تحدَّث عن هذا الموضوع أيضاً محد خير حلواني (١٩٨٧) حيث أفرد باباً خاصاً يسمّى بـ(التعبير الصرفيّ عن العدد) من كتابه "الواضح في علم الصرف". ويُلاحَظ أن رأيه لا يختلف كثيراً عما ذهب إليه علماء العرب القدماء خاصة فيما يتعلق بقضية التثنية التي تغني عن ضم اسم إلى اسم آخر؛ إذ وافق القدماءَ في ذلك، إلا بتعبيره الذي يبدو أنه من وجهة النظر الحديثة، وهو بغية الاقتصاد في الكلام، واختزال الجهد العضليّ المبذول فيه. وأما في بيانه لطرائق التثنية والجمع فهو لم يحلّلها مستعيناً بالرموز الصوتيّة مما تُمكّنه من تفسير ما يطرأ على بنية الكلمات من تغييرات بصورة أوضح وأدقّ.

سعياً وراء سدِّ هذه الثغرات البحثية، يسعى هذا البحث جاهداً إلى دراسة البنية الصوتية للمثنّى وجموع السلامة (جمعَيْ المذكر السالم والمؤنث السالم)، وبيان التغيُّرات الصوتية التي تطرأ على أبنيتها الأصلية حتى صارت إلى ما آلت إليه من أبنية سطحيّة، مستخدِماً في توضيح ذلك الرموزَ الصوتية الدولية. فيحاول هذا البحث أن يُجيب عن الأسئلة المطروحة الآتية: كيف تتشكَّل البنية الصوتيّة العدديّة لكلٍّ من المثنى وجموع السلامة؟ وما التغيُّرات التي تطرأ على البنية الأصليّة قبل أن آلت إليه من أبنية سطحية للمثنى وجموع السلامة؟ وما القوانين الصوتيّة التي تتحكَّم في تشكيل بنية المثنى وجموع السلامة؟ ثم ما التفسير الصوتيّ لتلك البنية وهو ما يمكن تقديمه لمتعلمي العربية من الناطقين بغيرها؟

منهج البحث

المنهج الذي يتَّكئ عليه هذا البحث للإجابة عن الأسئلة السابقة هو المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ بحيث تتم معالجة هذا البحث في ضوء القوانين الصوتيّة للعربية، بعد جمع مادتها البحثيّة من عدة مصادر أولية وثانوية، وهي تمثّل جميع أنواع المثنى وجموع السلامة في اللغة العربيّة. ويستعين البحث في عملية التحليل كذلك بالكتابة الصوتية بالرموز الصوتية الدولية، بالإضافة إلى مناقشته مع ما توصَّل إليه الباحثون في هذا الموضوع قديماً وحديثاً، للوصول إلى نتائج

تبدو أنها أقرب إلى طبيعة اللغة، وأكثرها دقةً وإقناعاً مما قدّمه الصرف العربيّ القديم من وجهة هذه الدراسة.

نتائج البحث ومناقشتها

ماهية المثنى

وقد عرَّف الصرفيون العرب المثنَّى بأنه ما دلَّ على مُسمَّينِ -اثنين أو اثنتين- مطلقاً، متّفِقَيْ اللفظ والمعنى، بزيادة ألف ونون (في حالة الرفع، مثل: جاء رجلانِ)، أو ياء ونون (في حالة النصب والجر، مثل: رأيتُ رجلَينِ، ومررتُ برجلَينِ)؛ وذلك لتغنيه عن عطف مثله عليه (Al-Hamlawi, 2010; Hilwani, 1999; Hadi Nehr, 2003)؛ إذْ عدُّوا أنّ أصل التثنية العطف. فـ (قام الزيدان) مثلاً الأصل فيه (قام زيد وزيد)، إلاَّ أنهم (العرب) حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادةً دالّةً على التثنية للإيجاز والاختصار (Al-Anbari, 2010). وعلَّل بعضهم أنَّ كون النون في المثنى مكسورةً في جميع الحالات للتفريق بينه وبين الجمع (إذ تُفتح نون الجمع) حتى لم يحدث فيه اللبس (ibid).

وفي تعريفهم وتعليلهم السابقَينِ نظرٌ. أولاً، إقرارهم بأنَّ لاحقة التثنية في العربية (ألف/ياء ونون) تنوب مناب المتعاطفين رغبةً في الاقتصاد في الكلام واختزال الجهد العضليّ، ما لا يمكن تصوره وقبوله، على الرغم من أن تحليلهم هذا مقبول من الناحية الجدليّة. ونحن لا نفسّر اللغة بالجدل والتصوُّرات النظرية التي لا تستند إلى الواقع اللغويّ. ولذا، فإننا نرجّح أن هذه التثنية قد جاءت بفعل الوجود في الخلقة نفسها؛ إذ إن خلقة الإنسان والموجودات الحيّة قد احتوت على الأعضاء المزدوجة. زيادة على ذلك، لو كان السبب في ذلك صحيحاً لكانت اللغة جهداً عضلياً يفرّ منه المتكلّمون، ولكن اللغة لا تُقاس بالجهد العضليّ كأي ثقل آخر يكلّف جهداً، بل إن التثنية حالة لغوية تعبّر عن المثنى لغوياً دون الحاجة إلى البحث في الآلية التي دفعت إلى توليد المثنى من المفرد؛ لأن الكلام عنه لا علاقة له بتفسير الظاهرة اللغوية باستعمال وسائل لغوية، بل هي محاولة لتفسير اللغة بوسيلة غير لغوية (Ababneh, 2016’). ثانياً، تفسيرهم لكون النون في لاحقة المثنى مكسورة للتفريق بينه وبين الجمع لا يستند إلى التفسير الصوتيّ، إذ لو كان الأمر بالعكس لكان التفريق يحصل أيضاً.

ولذا، فإنا نرى أنّ المثنى هو اسمٌ لحقته لاحقةٌ لفظيةٌ تدلّ على عدد الاثنين (أكثر من واحد وأقل من ثلاثة)، وهذه اللاحقة ذات بنية خاصة، وهي لاحقة الألف المدّيّة والنون التي تليها كسرة قصيرة في حالة الرفع (āni)، وشبه الحركة اليائية والنون التي تليها كسرة قصيرة في حالة النصب والجر (yni). وهذا التعريف يُعطِي لنا تصوراً لغوياً يمزج بين التشكيل الصوتيّ للاَّحقةِ التثنية، وبين

الدلالة الصرفيّة التي تمنح الاسم بنيته العددية الدالة على اثنين، وبنيته النحوية المتغيرة بين حالة الرفع وحالتي النصب والجر.

وأما تفسيرنا الصوتيّ لكسرة النون في لاحقة التثنية فهو يكون تبعاً لقانون المخالفة الصوتية (Dissimilation)، بحيث تدخّل قانون المخالفة بين حركتَيْ الفتح المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلة، فتحوَّلت الثانية منهما في هذه الحالة إلى كسرة. فالأصل في نون المثنى هو الفتح، وفتحها لغة. غير أن نون المثنى في الفصحى قد كسرت، تبعاً لهذا القانون، بدليل أنها لا تزال مفتوحةً في نظيرتها في جمع المذكر، وبدليل بعض الأمثلة التي بَقيت على الأصل القديم، وهي ما يسمَّى عند رمضان عبد التواب (١٩٨١) بالرّكام اللغويّ، مثل: "شتانَ" في مثل قولهم: شتانَ أخوك وأبوك أي هما متفرّقان (Ramadhan Abd Al-Tawwab, 1981).

التشكيل الصوتيّ للمثنى

يمكن توضيح كيفية تشكُّل البنية الصوتية للمثنى على اختلاف أنواعه على النحو الآتي:

١- **تثنية الاسم الصحيح:** تتشكّل البنية الصوتية للمثنى من الاسم الصحيح السالم، أو المنزل منزلة الصحيح (مثل: ظَبْيٌ، ودَلْوٌ)، عن طريق إلصاق لاحقة التثنية، وهي التي ذكرها الصرفيون أنها الألف/الياء والنون في آخر الاسم المثنى (Al-Hamlawi, 2010)، ولكن يرى هذا البحث من خلال التحليل الصوتيّ لمكوناته أن هذه اللاحقة تتشكَّل في حالة الرفع من الألف المدّية والنون ومكوّن آخر (كسرة قصيرة): (āni). وأما في حالتي النصب والجر فهي لاحقة (ayni) كما تقدّم ذكره. فلا تُحدِث هذه اللاحقة أيَّ تأثيرٍ في بنية المفرد من حيث التغير إلاَّ ضياع حركة الإعراب التي يستحقّها المفرد، وهي الضمة؛ إذ لا يُعرَب الاسم المثنى بالعلامات الأصلية، بل تصبح لاحقة التثنية هي ما يحمل دلالة الإعراب والتثنية معاً. والمثال على ذلك تثنية "طالب" مع تحليله الصوتيّ كالآتي:

في حالة الرفع: (جاء طَالِبَانِ): ṭālib+āni > ṭā/li/bā/ni

في حالتي النصب والجر: (رأيتُ طَالِبَيْنِ/مررتُ بطالِبَيْنِ): ṭālib+ayni > ṭā/li/bay/ni

٢- **تثنية الاسم المنقوص:** أما إلصاق لاحقة التثنية بآخر الاسم المنقوص أي الكلمات المنتهية بالياء المدّية (أي: كسرة طويلة) فإنه يجيء ليناً سهلاً، حيث تلتقي الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة (في حالة الرفع مثلاً) فتنتج ياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين (Shahin, 1980)، تخلُّصاً من توالي الحركات الطويلة، وهي في الوقت نفسه صورة لام الكلمة، مع تقصير حركة الكسرة الطويلة في نهاية الكلمة لتصبح كسرة قصيرة. وذلك سواء أكان في التنكير أم التعريف، وكذلك في حالتي النصب والجر. والمثال على ذلك تثنية (الداعي) في قول الشاعر (Sibawayh, 1988):

DOI: 10.18860 /ijazarabi.v5i3.17225
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online): 2620-5947

فقلت ادعى وأدعوَ إن أندى لصوت أن ينادى <u>دَاعيَانِ</u>

في حالة الرفع؛ كما في البيت السابق: dā<ī+āni > dā<ī+āni > dā/<i/yā/ni

في حالتي النصب والجر: (لقيتُ دَاعِيَيْنِ/الدَّاعِيَيْنِ):

dā/<i/yay/ni < dā<ī+ayni < dā<ī+ayni

y

٣- تثنية الاسم المقصور: وهو ما كان آخره ألفاً لازمة وما قبلها مفتوح، مثل: هُدَى، وفَتَى، أو إذا كان آخره ألفاً مزيدة للتأنيث، مثل: كُبْرَى، أو مزيدةً للإلحاق، مثل: ذِكْرَى (Ababneh, 2016'). وإذا ثُنِّيَ النوع الأول منه، فإنَّ التثنية تُعيد الألفَ إلى أصلها اليائيّ نحو:

هُدَى hudā > هُدَيَانِ hu/da/yā/ni

فَتَى fatā > فَتَيَانِ fa/ta/yā/ni

ولعل السبب في إعادتها كما يبدو هو أنَّ اللاحقة (āni) تبدأ بالألف المدّية، وتنتهي كلمة هُدَى (hudā) مثلاً بالألف المدية أيضاً، فالكلمة لولا عودة الياء ستكون (hudā*āni)، ولما كان النظام المقطعيّ العربي للحركات لا يشتمل على حركات زائدة في الطول (الفتحة الطويلة جداً) مثلاً، فقد انزلقت الياء لتفصل بينهما، ثمَّ قصّرت الفتحة البنائية على النحو الآتي:

hudā > hudā+āni < hudā*āni < hudāyāni < hu/da/yā/ni

(مفرد) (مع اللاحقة) (التقاء الفتحتين الطويلتين) (انزلاق الياء) (تقصير الحركة)

وهذه الألف ذات أصل يائيّ، كما في (فَتَى) و(رَحَى). ولهذا، انزلقت الياء، أي أنها تبدو قد عادت إلى أصلها. وأما إذا كان أصلها واواً، فإن الصوت المنزلق هو الواو، فكأنَّ الواو قد عادت إلى أصلها مع عملية التأنيث. وذلك ككلمة (عَصَا) ذات أصل واويٍّ، وتُثنّى في صورتها النهائية على (عَصَوَانِ)، وتبدو هذه الصيغة كما لو كانت الأصل الذي لحقته لاحقة التثنية، غيرَ أننا يمكن أن نضع لها التحليل الصوتيّ الآتي:

<aṡā < <aṡā+āni < <aṡā*āni < <aṡāwāni < <a/ṡa/wā/ni

(مفرد) (مع اللاحقة) (التقاء الفتحتين الطويلتين) (انزلاق الياء) (تقصير الحركة)

فيلاحظ أن هذه الخطوات لا تختلف عن اليائيّ إلا في العنصر المنزلق الذي يُعبّر عن الأصل.

وأما إذا جاءت ألفه رابعةً، فإنها تتحوّل إلى الياء مهما كان أصلها، مثل: أَعْمَى: أَعْمَيَانِ من اليائيّ، ومَلْهَى: مَلْهَيَانِ من الواويّ، فالياء تحضر في الحالين، إلاَّ أنَّ هذا البحث يرى أنَّ ما يطرأ على هاتين الصيغتين هو تقصير الحركة (الفتحة الطويلة) مع إقحام الياء لتصحيح النظام المقطعيّ

العربيّ؛ إذ لا يمكن أن يتألف المقطع العربيّ من صائتَينِ. وذلك كما هو موضّح في التحليل الصوتيّ الآتي:

أَعْمَيَانِ: >a<mā > >a<mā+āni > >a<ma+āni > >a</ma/yā/ni

مَلْهَيَانِ: malhā > malhā+āni > malha+āni > mal/ha/yā/ni

وإذا تجاوزت الألفُ المنزلةَ الرابعةَ في مكوّنات الكلمة جاز حذفُها أو إعلالُها إلى الياء. مثل خَوْزَلَى، فتثنيتها على وجهين: خَوْزَلَانِ، وخَوْزَلَيَانِ (Hilwani, 1999)، إلاَّ أننا نرى أنه يمكن تشخيص ما طرأ عليهما من تغيُّرات في التحليل الصوتيّ الآتي:

خَوْزَلَانِ: ẖawzalā > ẖawzalā+āni > ẖaw/za/lā/ni

(إسقاط الألف المدّية البنائية، ونقل الألف المدية لاحقة التثنية إلى ما قبلها)

خَوْزَلَيَانِ: ẖawzalā > ẖawzalā+āni > ẖaw/za/la/yā/ni

(تقصير الحركة مع إقحام الياء)

٤- تثنية الاسم الممدود

الاسم الممدود هو اسمٌ آخره همزةٌ مسبوقةٌ بألفٍ زائدةٍ. وعند تثنية الاسم الممدود يُنظَر إلى نوع هذه الهمزة؛ إذ قد تكون هذه الهمزة التي ينتهي بها أصليةً، أو منقلبةً عن همزة أصلية، أو زائدةً للتأنيث، أو زائدة للإلحاق. وأما في تحديد أصالتها (الهمزة) أو زيادتها، فهو يحتكم إلى الفعل الذي اشتقت منه. وذلك نحو: (قُرَّاء) بمعنى النَّاسِك، فهمزته أصلية، لأنّه من (قَرَأَ) وهو مهموز اللام، وأما (عفْرَاء) فهمزتها زائدةٌ للتأنيث؛ لأنها من (عَفَرَ). والتشكيل الصوتيّ لتثنية كلٍّ من هذه الأنواع على النحو الآتي:

الهمزة الأصلية: إذا كانت همزة الاسم الممدود أصليةً، فإنها تبقى عند التثنية كما هي دون تغييرٍ. ولعل ذلك يرجع إلى أن همزة الممدود في هذه الحال لا تتعارض مع لاحقة التثنية؛ لأنها ليست ساكنةً (Muhammad Shahin, 1970)، فضلاً عن كونها أصليةً. وذلك نحو: قُرَّاء (بمعنى النَّاسِك)، بدَّاء، خبَّاء، وُضَّاء، تثنّى على: قُرَّاءان، بدَّاءان، خبَّاءان، وضّاءان؛ لأن الهمزة في الكلمات السابقة أصلية؛ إذ هي مِن: قَرَأَ، بدأ، خبأ، وضؤ. ويمكن توضيح تثنية هذا النوع لكلمة (قُرَّاء) مثلاً في التحليل الصوتيّ كالآتيّ:

قُرَّاءَانِ: qurrā> > qurrā>+āni > qur/rā/>ā/ni

(مفرد) (مع اللاحقة) (تبقى الهمزة البنائية مع لاحقة التثنية دون أيّ تغيير)

الهمزة المنقلبة عن أصل: تكون همزة الممدود منقلبةً عن أصلٍ، وهو إما واو أو ياء. فمن أمثلة المنقلبة عن (واو): كِسَاء، عَلاَء، سَمَاء، عَدَاء؛ إذ كان أصلها: كساو، علاو، سماو، عداو. ومن أمثلة المنقلبة عن (ياء): بِنَاء، فِدَاء، رِدَاء، حَيَاء، وأصلها: بناي، فداي، رداي، حياي (Muhammad Shahin, 1970). والقاعدة الصرفية تنصُّ على أنَّ هذا النوع من الاسم الممدود يجوز فيه وجهان عند التثنية؛ هما: بقاء الهمزة كما هي، وقلب الهمزة إلى الواو، نحو: كِسَاء: كِسَاءَانِ وكِسَاوَانِ. ورجّح بعض الصرفيين التصحيح ببقاء الهمزة على قلبها إلى الواو (ibid).

ومهما يكن الأمر، فإننا نرى أنهما صيغتان اختياريتان أو بديلتان، ويمكن استعمالهما استعمالاً حُرّاً. وهذا التغيُّر ليس ناتجاً عن قانون من قوانين الإعلال الذي تتعرّض له أشباهُ الحركات، وإنما هو ناتج عن سقوط الهمزة لصعوبتها، والتقاء حركة الفتحة الطويلة السابقة عليها مع فتحة لاحقة التثنية، وانزلاق الواو بينهما للفصل بينهما وتصحيح النظام المقطعيّ للغة العربيّة، وهو نظامٌ لا يسمح بالتقاء الحركات مهما بلغت كمية الحركة (Ababneh, 2016'). ويمكن توضيحهما في التحليل الآتي:

١- كِسَاءَانِ: kisā> < kisā>+āni < kisā>āni (لم يحدث أيُّ تغيير)

٢- كِسَاوَانِ: kisā>āni < kisā*āni < kisāwāni

(النمط المهموز) (سقوط الهمزة) (انزلاق الواو)

فهذا السقوط سقوط اختياريّ مما أدَّى إلى استعمال الصيغة الجديدة.

الهمزة الزائدة للتأنيث: وإن كانت همزته زائدةً للتأنيث قلبت واواً في تعبير الصرفيين الذين نظروا إلى الصورة الكتابيّة النهائيّة، مثل: حَمْرَاوَان، وسَوْدَاوَان، وحَوْرَاوَان، وخُنْفُسَاوَان، وحَسْنَاوَان، وصَحْرَوَان، وعَمْيَاوَان، وبَيْضَاوَان (Hilwani, 1987; Muhammad Shahin, 1970). وقال الشاعر (Al-Baghdadi, 1997; Ibn Jinni, 1954):

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عند محلّم قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

ويرى بعضهم أنّ قلب الهمزة إلى الواو هنا ليفرّق بينها وبين سابقتها: الأصلية والمنقلبة عن أصلٍ (Muhammad Shahin, 1970). غيرَ أنَّنا نرى إجراءات قلبها إلى الواو لا تختلف عما جرى في (عَصَا: عَصَوَان) إلاَّ في خطوة حذف الهمزة لصعوبتها في النطق؛ إذ إنها صوت حنجريّ ويتم النطق بها بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه العملية تحتاج إلى جهد عضليّ كبير (Ramadhan Abd Al-Tawwab, 2000). وعندما تُحذَف، تلتقي الفتحة الطويلة السابقة عليها مع ألف لاحقة التثنية (في حالة الرفع)، أو تشكُّل المقطع الطويل المُغلَق بعد حذف الهمزة من حالتي النصب والجر. وتوضيح ذلك في التحليل الصوتي كالآتي:

حالة الرفع: بَيْضَاءَانِ > بَيْضَا*انِ > بَيْضَاوَانِ

bayḍā>āni > bayḍā*āni > bayḍāwāni

(الأصل) (سقوط الهمزة) (انزلاق الواو للفصل بين الحركتين)

حالتا النصب والجر: بَيْضَاءَيْنِ > بَيْضَا*ينِ > بَيْضَاوَينِ

bayḍā>ayni > bayḍā*ayni > bayḍāwayni

فالأصل في حالتي النصب والجر هو ما يظهر في الخطوة الأولى، وتُظهِر الخطوة الثانية حذف الهمزة والتقاء الفتحة الطويلة السابقة على الهمزة مع فتحها القصيرة، فتنزلق الواو لتفصل بين الحركتين، وهو ما وصلت إليه الصورة الأخيرة الظاهرة في التحليل الصوتيّ السابق بالكتابة الصوتيّة.

الهمزة الزائدة للإلحاق: وقد تكون الهمزة في الاسم الممدود زائدةً لإلحاق كلمة بأخرى، حيث تأخذ وزنها وأحكامها، ومن أمثلة ذلك: عِلْبَاء، ألحقت بكلمة: قِرْطَاس. وأصل "علباء": علباي: قلبت الياء همزةً لتطرُّفها بعد ألف زائدة (Al-Hamlawi, 2010 ; ʻAbabneh, 2016). وفي مثل هذه الهمزة، إما أن تبقى الهمزة على حالها عند التثنية: عِلْبَاءَانِ، أو أن تحذف الهمزة وتنزلق الواو لتفصل بين الحركة السابقة عليها وحركة لاحقة التثنية، على النحو الآتي:

تثنية "عِلباء":

<ilbā>āni < <ilbā*āni < <ilbāwāni

(بقاء الهمزة، مستعملة) (سقوط الهمزة، غير مستعملة) (انزلاق الواو، مستعملة)

وأما إذا كانت الكلمة مكوّنةً من أكثر من ستة مكوّنات، فإنه يجوز حذف الهمزة، نحو: خُنْفُسَاء: خُنْفُسَاءَان وخُنْفُسَان، وعَاشُوراء: عَاشُورَاءَانِ وعَاشُورَانِ، وقُرْفُصَاء: قُرْفُصَاءَانِ وقُرْفُصَانِ. ولا يعوّض عن المحذوف جوازاً اكتفاءً بالعدد الزائد من مكوّنات البنية، إذ لا إجحاف في بنية الاسم بعد الاسم.

٥- تثنية ما حُذفت لامُه: تفترض القاعدة الصرفية أنّ بعض الأسماء التي وردت في العربية ذوات المكوّنينِ الصامتين كانت ثلاثيةً في أصلها، وقد حذفت منها لام الجذر. وقد أشار محمد خير حلواني (١٩٨٧) إلى أنَّ عدد هذه الألفاظ في اللغة بلغ زهاء سبع وثلاثين كلمة. فإذا ما ثُنِّيَت، فإن اللغة تتعامل معها تعاملاً مزدوجاً، فبعضُها يعود إليه المحذوف، وهو اللام، ولكن بعضها الآخر لا يعود إليه هذا المحذوفُ.

ممَّا تعود إليه لامُه:

- **أب:** أبو: أَبَوَان (>a/ba/wān).
- **حم:** حمو: حَمَوَان (ḥa/ma/wān).
- **فم:** فمو: فَمَوَان (fa/ma/wān).

كلٌّ منها يتشكَّل من ثلاثة مقاطع؛ الأول والثاني: قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص).

ممَّا لا تعود إليه لامه:

- **يد:** يدي: يَدَان (ya/dān)
- **دم:** دمو: دَمَان (da/mān)

كل منهما يتكوّن من مقطعَينِ؛ الأول: قصير مفتوح (ص ح)، والثاني: طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص)

- **فئة:** فئي: فِئَتَان (fi/>a/tān)
- **لغة:** لغو: لُغَتَان (lu/ġa/tān)

كل منهما يتكوّن من ثلاثة مقاطع: الأول والثاني: قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص)

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الألفاظ في أغلب الأحيان لا يحكمها قانونٌ يضبط عودة هذا المحذوف أو عدم عودته، بل الاحتكام إلى المعجم الاستعماليّ، ولعل السبب هو أنَّ مسألة حذف اللام مسألة تحليليّة، ليست لغوية بالضرورة (Ababneh, 2016').

٦- **تثنية الأسماء المركّبة**: ويمكن تقسيم الأسماء المركّبة إلى قسمَينِ:

٦,١: **الاسم المركب تركيباً إضافياً**: وذلك مثل: أبو خالد، وسيف الدولة، وأمّ زُلْفى، وأمثالها. وطريقة تثنيته هي تثنية الجزء الأول منها (المضاف) مع بقاء الجزء الثاني (المضاف إليه) على حاله. فنقول في تثنية الأسماء المذكورة: أَبَوَا خالد، وسَيْفَا الدولة، وأُمَّا زُلفى. والملاحظ أن ما طرأ على جزئه الأول هو حذف أحد مكوّني لاحقة التثنية، وهي النون مع كسرة قصيرة (ni) للعلّة النحويّة في التركيب الإضافيّ. وأما في حالة النصب والجر فتكسر شبه الحركة اليائية للتخلص من التقاء الصامتين في مقطع واحد، كقوله تعالى: ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾ (يوسف: ٣٩ و٤١).

٦,٢: **الاسم المركب تركيباً مَزْجِيّاً أو إسنادياً**: تخضع عملية تثنية مثل هذه الأسماء لمسألة عرفية لا علاقة لها بصيغة الأنماط المركّبة، ربما أكثر من تلك الطريقة التي تُثنّى بها الأسماء المركَّبة تركيباً مزجياً؛ إذ يستعمل النمط (ذَوَا، ḏawā) في أوضاعه الإعرابية والتصريفية المختلفة (ذَوَا وذَوَيْ للمذكر، وذَوَاتَا وذَوَاتَيْ للمؤنث)، ويعرّض للتثنية، دون الاسم نفسه (Ababneh, 2016'). وذلك

مثل: جاء ذَوَا تَأَبَّطَ شَرّاً، ورأيتُ ذَوِي بَرَق نحره، وهاتان ذَوَاتَا بعلبك، ومررتُ بذَوَاتِي حضرموت (Hilwani, 1987).

٧- تثنية الملحقات بالمثنى: يلحق بالمثى عددٌ من الألفاظ التي تُعامَل معاملته إعرابياً وبنائياً، ولكن الصرفيين أدركوا الفروق التي تُميّزها عن بنية المثنى خاصة. ومن هذه الملحقات (Hilwani, 1987; 'Ababneh, 2016):

٧,١: **ما لا يصلح لتجريده من علامة التأنيث، لأنه لا مفرد له.** وذلك مثل: اثْنَانِ واثْنَتَانِ، فليس لهذا اللفظ مفرد، فلا نقول: اثن واحد ولا اثنة واحدة. ويُضاف إلى هذه المفردة مفرداتٌ أخرى تتحكَّم بها الذاكرةُ اللغويَّة ولا علاقة لها بالتصريف، فقد عُومِلت معاملةَ المثنَّى ولا يمكن ردُّها إلى المفرد. ومن هذه الألفاظ:

- مِذْرَوَان (miḏrawān): هما طرفان في كل شيء.
- ثَنَايَان (ṯanāyān): هما طرفا العقال، أو حبل تربط بطرفيه يد البعير.
- الكَلْبَتَان (alkalbatāni>): هما آلة الحدادين.
- أَصْدَرَان (aṣdarāni>): هما عرقان تحت الصدغين (Ibn Manzur, 1994).

٧,٢: ألفاظ لا تدل على اثنين اتَّفقا لفظاً ومعناً، ولكنهما صَارَا كذلك في العُرف اللغويّ. وذلك كإطلاق لفظ (الأَبَوَيْنِ) على الأب والأم، على التغليب، و(الأَخَوَيْنِ) على الأخ والأخت، و(القَمَرَيْنِ) على القمر والشمس، و(العُمَرَيْنِ) على عمر بن الخطاب وعمر بن هشام، أو على الأول وأبي بكر الصديق.

٧,٣: كِلاَ وكِلْتَا. ليس منهما مفرد، وهما من الأسماء المقصورة التي تدل على اثنين دلالة عرفية لا صرفية، ولا زيادة/لاحقة التثنية فيهما؛ إذ إنَّ الألف فيهما ليست دالةً على التثنية، بل جزء أصليّ من بنية الكلمة، وتتحول إلى الياء إذا أضيفت إلى ضمير في حالتي النصب والجر. ومن أمثلة استعمالهما: جاء الولدان كِلاَهُما، والبنتان كِلْتَاهما، وشاهدتُ الولدين كِلَيْهِمَا والبنتين كِلْتَيْهِمَا.

٧,٤: الأسماء المبنية في المفرد: ومنها: هَذَانِ، وهَاتَانِ، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، واللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ، لأنها خالفت شرط الإعراب، فألحقت بالمثنى.

ماهية جموع السلامة

تتبنَّى اللغة العربية نوعَينِ من الجمع، لكل منهما نظامٌ يختلف عن الآخر، يعتمد أولهما نظام اللصق، ويعتمد الآخر نظام التحوّل الداخليّ أو الصيغة. وبهذا، يسلم مفرد الأول إلا من تغيرات صوتية طفيفة، مثل: معلّم(ة)= معلِّمون، معلِّمين، معلِّمات، على حينٍ يمسّ الثاني من التحوّل الداخليّ ما يغير بنية مفرده تغيراً واضحاً، مثل: كاتب (ة): كَتَبَة، كُتَّاب، كَوَاتِب. ولمَّا كان الاسم المفرد

في النوع الأول من الجمعين يحافظ على بنيته الداخليّة في الأعم الأغلب من الحالات، سمَّاه اللغويون العرب: الجمع السالم أو جموع السلامة. ولما كانت الزيادة تتخلّل أحرف الثاني فيتغير بها وزنه، سمُّوه: جمعَ تكسير. إذن، المقابلة بين (السلامة) و(التكسير) إنما تتعلق بلفظ المفرد، لا بلفظ الجمع. غير أنّ هذا البحث سيقتصر حديثه في التشكيل الصوتيّ للجمع في العربية على جموع السلامة.

تنقسم جموع السلامة إلى نوعَيْنِ: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

١- **جمع المذكر السالم**: عرّف الصرفيون العرب هذا الجمع بأنه ما دلَّ على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، ولم يتغير بناء مفرده. ثم أوردوا أنّ ما يُجمَع على هذه الصيغة هو واحدٌ من صنفَينِ:

الاسم الجامد: وهو ما كان اسم عَلَم لمذكر عاقل، ويشترط فيه أن يكون غيرَ مركَّب تركيباً مزجياً أو إسنادياً، وخالياً من تاء التأنيث ومن علامة التثنية والجمع، مثل: أحمدون، وعثمانون (Hilwani, 1987). وبتعبير آخر، فإنه لا يجمع جمع مذكر سالماً ما كان من الأسماء غير عَلَم كـ"جسر"، أو علماً لمؤنث كـ"زينب"، أو علَماً غير عاقل كـ"لاحق" وهو عَلَم لفَرَس، أو ما فيه تاء التأنيث كـ"طلحة"، أو المركب المزجيّ كـ"بختنصّر"، أو الإسنادي كـ"جاد المولى"، وما كان مُعرَباً بحرفينِ، كالمسمى به من المثنى والجمع، مثل: عوضين، وحسنين، ومحمدين (Ababneh, 2016').

الصفة: وهو ما كان صفةً لمذكّر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، فلا تجمع جمع مذكر سالماً ما يوصف المذكر غير العاقل، كـ"سابق" صفة لفرس، أو التي فيها تاء التأنيث كـ"نسّابة" و"علاَّمة"، أو ما كانت من باب (أَفْعَلُ: فَعْلاَءُ) مثل أَسْوَدُ: سَوْدَاءُ، أو (فَعْلاَن: فعْلى) كـ"غضبان": غضبى، أو الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ"عانس" لمن لم يتزوج من الرجال والنساء على السواء. ومما استوفى الشروط: راكبون، ومعترفون، ومجتهدون.

٢- **جمع المؤنث السالم**: أما هذا الجمع فقد عرّفه الصرفيون العرب بأنه ما دل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معَينة في آخره، أغنتْ عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى، والحروف، والحركات، بعضها على بعض. وتلك الزيادة هي "الألف والتاء" في آخره (Abbas Hasan, n.d') ، مثل: ثيِّبات، وتصرّفات. إذن، هو وسلية لغوية تعبيرية في العربية لتدل بها على جمع الإناث العاقلات، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء. وذلك بإضافة لاحقة (ات) على آخر الاسم المفرد، وغالباً ما يسلم بناء مفرده إلا من بعض العوارض الصوتية أحياناً طلباً للخفة، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ

يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ (التحريم: ٥).

ومن المهم أن نميّز بين هذا الجمع وما يشبهه في الصورة اللفظيّة الشكليّة من المفردات والجموع الأخرى، مثل: رُفات، وفُتات، وحُتات؛ إذ كل من هذه الكلمات الثلاث مفرد لا جمع، والتاء فيها أصلية لا زائدة. وكذلك (أَبْيَات، وأَصْوَات، وأَمْوَات)، إنها جموع تكسير على وزن: أَفْعَال. والتاء أصلية لا زائدة وكذلك غُزَاة، ورُماة، وبُناة، هي جموع تكسير، وألفها أصلية، ووزنها (فُعَلَةٌ)، أيْ أن أصولها: غُزَوَة، ورُمَوَة، وبُنَيَة (Hilwani, 1987).

التشكيل الصوتيّ لجمع المذكر السالم

يتشكَّل جمع المذكر السالم مما يصلح بناؤه منه مما ذكرنا سلفاً عن طريق إلصاق لاحقةٍ تحمل المعنى الصرفيّ والمعنى النحويّ التي تمنحه معنى الجمع. وهذه اللاحقة هي: الواو المدّية والنون المفتوحة القصيرة في حالة الرفع (ūna)، والياء المدّية والنون المفتوحة القصيرة في حالتي النصب والجر (īna). وذلك نحو: هَؤُلاَءِ مُهَنْدِسُونَ (muhandisūna)، وصادفتُ مُهَنْدِسِينَ (muhandisīna)، ومررتُ بمُهَنْدِسِينَ (muhandisīna).

وأما تفصيل أحوال بنيته وما يطرأ عليه من تغيّرات، على اختلاف أشكاله فهو على النحو الآتي:

١. من الاسم الصحيح: يمكن ملاحظة تشكّل جمع المذكر السالم من الاسم الصحيح الذي انطبقت عليه شروط صياغة هذا الجمع في حالتين؛ حالة الإفراد، وحالة التركيب الإضافيّ. أما في حالة الإفراد، فيتشكل جمع المذكر السالم من هذا النوع من الأسماء بإضافة لاحقة الجمع السابقة، ولا تُحدِث أثراً في بنية الاسم (مفرده)، نحو: مُهَنْدِس: (مُهَنْدِسُونَ) في حالة الرفع، و(مُهَنْدِسِينَ) في حالتي النصب والجر، وكما تبقى مكوّنات اللاحقة. وأما في حالة التركيب الإضافيّ فيُحذَف قسمٌ من هذه اللاحقة للعلة النحويّة. وذلك مثل: هؤلاء مدرِّسُو الجامعةِ، وقابلتُ مدرّسي الجامعة، وسلّمتُ على مدرّسي الجامعة. فالملاحظ فيها أنَّ النون وفتحها (إحدى مكوّنات لاحقة الجمع) تُحذَف، وكما تقصَّر الواو المدّيّة صوتيّاً إذا كان بعدها أل التعريف في المضاف إليه، أو إذا أُضيفَ إلى ما في أوله ألفُ وصلٍ.

وفي حالةٍ أضيف هذا الجمع إلى الاسم المحلّى بـ (أل) التعريف، تتشكّل بنيته الصوتية كالآتيّ:

مدرّسون > مدرِّسُو الجامعةِ > مدرّسِي الجامعة

mudarrisūna > mudarrisū ljāmi<ati > mudarrisī ljāmi<ati

(الإفراد) (الإضافة والرفع) (الإضافة والنصب والجر)

وهذا هو الأصل في الإضافة، ولكن تشكُّلَ المقطع الطويل المغلق (sūl) في حالة الرفع والإضافة إلى المعرّف بـ(أل) التعريف يدعو إلى تقصير الحركة، فتصبح (sul) بحيث تُصبح نواة المقطع قصيرةً لفظاً وتظلّ على شكل واو كتابةً. وكما تَشكَّلَ المقطع الطويل المغلق (sīl) في حالتي النصب والجر، فقصّر إلى (sil) صوتياً لا كتابياً.

وهو ما يحدث كذلك عند إضافة جمع المذكر السالم إلى ما أوله همزة الوصل أو ألف الوصل تماماً، مثل: مُمَهِّدو استقلالنا (mumahhidūstiḳlālina) في حالة الرفع، فتشكّل فيها المقطع الطويل المغلق (dūs) كما نلاحظ في الكتابة الصوتية، ويقصّر إلى (dus) لفظاً، ويبقى بالواو كتابةً. وهذا التأثير واقع على اللاحقة، فيما تبقى المكوِّنات الأصلية للاسم ظاهرةً لا تتغير فيها.

٢. **جمع المنقوص**: إذا جُمِع الاسم المنقوص جمع مذكر سالماً، فإنه يطرأ عليه تغيرات عدة، بدءاً من صيغته الأصلية في المفرد، سواء أكان المنقوص واوياً أو يائياً. والمثال على **المنقوص الواويّ**: (الداعي: addā<ī>) إذ كان أصله (الداعِوُ) بدليل فعله (دَعَا – يَدْعُو)، حيث تتشكّل حركة مزدوجة (iw)، تحذف شبه الحركة (w)، ويعوّض عنها بتطويل الكسرة (i)، فتصبح (ī)، تلك التي ينتهي بها الداعي (addā<ī>). ثم، عند جمعه (جمع المذكر السالم) يتم بإلصاق لاحقة الجمع (ūna) في حالة الرفع، و(īna) في حالتي النصب والجر، ويطرأ على الكلمة تغيُّرٌ بحذف الياء من آخر المنقوص لالتقاء الحركتَينِ: كسرة آخر المنقوص بالواو المدية (حالة الرفع) أو الياء المدية (حالتي النصب والجر) من لاحقة جمع المذكر السالم. وهو وضعٌ لا يسمح به النظام المقطعيّ للغة العربية، فحذفت الياء المدية (من آخر المنقوص) لتصحيح الوضع الصوتيّ، ثم تبقى الكسرة قبل الياء المدية، وتقلب ضمةً قبل الواو. ويمكن تمثيل كل ما ذكرنا في التحليل الصوتيّ الآتيّ:

في حالة الرفع

الداعِو > الدَّاعِي > الدَّاعِيون > الدَّاعُونَ

addā<iw> > addā<ī> > addā<ī*ūna> > addā<ūna>

(المفرد الأصل) (حذف شبه الحركة الواوية) (التقاء الحركتين) (حذف الياء المادية، وتُقلَب الكسرة قبلها ضمةً)

في حالة النصب والجر

الداعِو > الدَّاعِي > الداعيين > الدَّاعِينَ

addā<iw> > addā<ī> > addā<ī*īna> > addā<īna>

(المفرد الأصل) (حذف شبه الحركة الواوية) (التقاء الحركتين) (حذف الياء المادية)

وأما **المنقوص اليائيّ** مثل (القَاضِي: القاضُونَ)، فما حدث فيه كان على النحو الآتي:

alḳāḍūna < alḳāḍī*ūna < alḳāḍīyūna

لقد كان من الممكن أن تحذف الواو المدية دون الياء المدية، ولكن الذي حدث هنا هو حذف الياء، لأن الواو تحمل دلالة الجمع السالم، ولذلك كان الحذف للياء أيضاً في حالتي النصب والجر (القاضِينَ):

alḳāḍīna < alḳāḍī*īna < alḳāḍīyīna

وقد علّل الصرفيون العرب حذف الياء من المنقوص بأنه لالتقاء الساكنَينِ (Al-Hamlawi, 2010)، كما في (القاضِيُون) أو (القاضيين)، ولما كانت الواو أو الياء مما يُسَكَّن في حال إذا كانتا مضمومتين أو مكسورتين، فقد صارتا: القاضِيْون والقاضِيين. ولذلك، حذفت، وهي نظرةٌ ترتكز إلى تحليل الصورة المكتوبة ولا تلتفت إلى العملية الصوتية كما نلاحظ، إذ لم يلتقِ ساكنان، ولكن الصرفيين والنحاة كانوا ينظروا إلى الحروف المدية (الحركات الطويلة) على أنها حروف ساكنة.

٣. جمع الاسم المقصور

عند جمع الاسم المقصور (وهو المنتهي بألف مقصورة)، تحذف الألف المقصورة، مع بقاء فتح الحرف الذي قبل الواو أو الياء من لاحقة الجمع، للتفرقة بين المقصور والمنقوص. وقد قرَّر الصرفيون أن سبب الحذف هو التقاؤها ساكنةً مع تلك الواو أو الياء (Muhammad Shahin, 1970). والمثال على هذا الجمع في حالة الرفع (الأَعْلَوْنَ) كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٥)، وفي حالة النصب (المُصْطَفَيْنَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (ص: ٤٧). ويمكن توضيح ذلك في المخطَّط الآتي:

- في حالة الرفع:

(أَعْلَى + وْنَ) : a<lāwna>

(مُصْطَفَى + وْنَ) : Muṣṭafāwna

- في حالتي النصب أو الجر:

(أَعْلَى + يْنَ) : a<lāyna>

(مُصْطَفَى + يْنَ) : Muṣṭafāyna

والحقيقة أنَّ مسألة التقاء الساكنين في هذين الوضعين ليست واردةً، إلاَّ أنها ناتجة عندهم عن نظرتهم إلى الألف المدية (والواو والياء المديتين) على أنهما حروف ساكنة، وهي في الحقيقة حركات طويلة، ولذلك رأوا أنها ساكنة والتقت مع الواو (في حالة الرفع) والياء في حالة (النصب والجر)، فالأصل هو (أَعْلاْوْنَ/مُصْطَفَاْوْنَ، وأَعْلاْيْنَ/مُصْطَفَايْنَ) وقد حذفت الألف.

ولكن نرى أن هذا الحذف لم يحدث لهذا السبب الذي ذكره الصرفيون، كما أنه ليس حذفا تامّاً، بل ما حدث في هذا النوع من الأسماء لو أخذنا مثلاً في جمع لـ: "مُصْطَفَى" سابقاً، هو تشكيل المقطع الطويل المُغلَق (fāw) في الرفع و(fāy) في النصب، وهو المقطع مرفوض لأنه لم يتوافر فيه شرط جوازه، وهو تشديد آخره، أيْ: أن يكون المقطع التالي مبتدئاً بساكنٍ يماثل الساكن الذي ختم به المقطع السابق، مثل: (شَاذَّ šāḏ/ḏa). ولهذا فإنَّ اللغة قصّرت الفتحة الطويلة أو الألف المدّية للتخلّص من هذا المقطع ولم يحدث الحذف إلا من الصورة الكتابيّة العربيّة.

حالة الرفع: (مُصْطَفَوْنَ)

Muṣṭafawna < Muṣṭafāwna

(الأصل) (تقصير الفتحة الطويلة)

حالتا النصب والجر: (مُصْطَفَيْنَ)

Muṣṭafayna < Muṣṭafāyna

(الأصل) (تقصير الفتحة الطويلة)

٤. جمع الاسم الممدود: يعامل الاسم الممدود عند الجمع معاملته عند التثنية (Muhammad Shahin, 1970)، فإن كانت همزته أصليةً نحو: قَرّاء (بمعنى ناسِك)، بَقِيَتْ عند الجمع مع إلصاقها بلاحقة الجمع (ūna) في الرفع و(īna) في النصب والجر:

قَرَّاء قَرَّاءُونَ (ḳarrā>ūna) قَرَّائِينَ (ḳarrā>īna)

(المفرد) (حالة الرفع) (حالتا النصب والجر)

وأما إذا كانت الهمزة فيه للتأنيث، إلا أنّ الاسم يُستخدم عَلَماً لمذكر مثل: حَمْرَاء، قُلبت واواً عند الجمع:

حَمْرَاء حَمْرَاوُونَ (ḥamrawūna) حَمْرَاوِينَ (ḥamrawīna)

(المفرد) (حالة الرفع) (حالتا النصب والجر)

وإذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل أو للإلحاق، يجوز الوجهان: الإبقاء والقلب بالواو، مثل:

الأولى (منقلبة عن أصل):

كِسَاءُونَ (kisā>ūna)/كِسَاوُونَ (kisāwūna) كِسَائِينَ(kisā>īna)/كِسَاوِينَ (kisāwīna)

(حالة الرفع) (حالتا النصب والجر)

الثانية (إن كانت الهمزة للإلحاق):

حالة الرفع: عِلْبَاءُونَ (ilbā>ūna)/عِلْبَاوُونَ (<ilbāwūna)

حالتا النصب والجر: عِلْبَائِينَ (ilbā>īna)/عِلبَاوِينَ (<ilbāwīna)

٥. جمع الاسم الذي حُذِفَت واوه

يسمَّى حذف لام الاسم في هذه الحالة بالحذف الاعتباطيّ لعدم وجود قانون يحكمه، وله وجهان من وجوه الجمع (Hilwani, 1987):

الوجه الأول:

إذا كان في الأصل مما يُجمع جمع مؤنث سالماً مثل: سَنَة وأصلها (سنوة)؛ ومائة وقُلة، فإنَّه عند جمعه يُكسر أوّلُه، نحو: سَنَة: سِنُونَ، وسِنِينَ، ومائة: مِئُونَ ومِئِينَ، وثُبَة : ثِبُونَ، وثِبِينَ، وقُلَة: قِلُونَ وقِلِينَ

الوجه الثاني:

إذا لم يكن في الأصل مما يُجمع جمع مؤنث سالماً، فإنه لا يتغير فيه شيءٌ من بنيته نحو: ابن: بَنُونَ وبَنِينَ، وهَنُ: هَنُونَ، هَنِينَ.

٦. جمع الاسم المركَّب تركيباً إضافياً

غالباً ما تميل اللغة إلى جمع مثل هذا الاسم جمع تكسير مثل: عباد الله، وسيوف الدولة. ولكن قد نجد صيغة اختيارية أخرى تجمعه جمع مذكر سالماً، مثل: عبدو الله وسيفو الدولة. ومن البديهي، أن يُعلَّل سبب حذف النون منه بأنه مضافٌ. وإذا كان الجزء الأول (المضاف) في الأسماء المركّبة تركيبا إضافيا لا يُجمع جمع تكسير لم يجز فيه إلا صيغة الجمع السالم، نحو: صلاح الدين؛ لأنّ هذا المضاف (صلاح) لا يُكسَّرُ (Hilwani, 1987; ’Ababneh, 2016).

٧. جمع الاسم المركب تركيباً مزجياً أو إسنادياً

إذا كان الاسم من هذا النوع لم يجز جمعه جمعاً لغوياً، بل يكون جمعه عرفياً عن طريق استعمال كُتلة لفظية مساعدة، نحو: تَأبَّط شرّاً، فإنه يجمع بالاستعانة بكتلة (ذَوُو) في حالة الرفع: (ذَوُو تَأبَّط شرّاً) ، و(ذَوِي) في حالتي النصب والجر: (ذَوِي تَأبَّط شرّاً).

٨. **الملحق بجمع المذكر السالم:** المُلحق بجمع المذكر السالم مثل الملحق بالمثنى من حيث المصطلح فالإلحاق يميل إلى الإعراب أكثر من الصرف، فهو قد حقَّق بعض العلامات الصرفية التي تعطيه الحقَّ في الانتماء إلى صيغ الجمع، ولكنها انتهكت بنيةٌ بعضَ شروط الجمع السالم، ومنه (Hilwani, 1987):

١) **ما لا واحد له من لفظه:** وتمثّله ألفاظ مخصوصة، نحو: (أولو) ومفردها ليس من جنس لفظها وهو: (ذو)، وألفاظ العقود مثل: عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهي ألفاظ ليست جمعاً صريحاً وليس لها مفرد من لفظها وتدل على عدد ثابت، وبعض الألفاظ المعيّنة التي عوملت وفقا للعامل الدينيّ وهي محمولة على تعظيم الذات الإلهية وصفات الله تعالى نحو: عَالِمُونَ قَادِرُونَ وغيرهما إذ لا مفرد لها إذا أطلقت على الذات الإلهية العلية، ولكنها إذا أطلقت على البشر فإنها تصبح صفات عامة يمكن أن نشتق مفردها.

٢) **ما ليس وصفاً ولا علَمَاً:** ولا تزيد هذه الزمرة على اسمين، هما: أَهْلُونَ وعَالَمُونَ. وهما ليسا وصفاً أو من الأعلام و(أَهْلُونَ) جمع أهل وهو ليس صفة أو علَما، وأما (عَالَمُون) فهو جمع (عالَم) وهو ليس اسم علم لعاقل أو وصفاً لعاقل مما يمكن أن تلحقه التاء.

٣) **ما ليس مذكّراً ولا عاقلاً**: ومما يندرج تحت هذه المجموعة الأسماء الآتية: أَرَضون، وسِنُونَ وثِبُون، وقِلُون، ومِئُون، وعِزُون، وبُرُون، وظِبُون، وإِوَزُّونَ، وحَرُّونَ (Ibn Jinni, 1985). ويمكن توضيح ما طرأ على بعض هذه الكلمات من تغيُّرات عند الجمع على النحو الآتي:

- كلمة (أَرْض) تجمع على (أَرَضُونَ): تحولّت حركة عين الكلمة (الراء) من السكون إلى الفتحة، مع إضافة لاحقة الجمع (ūna): arḍ> > araḍūn<

- كلمة (قُلَة) تجمع على (قِلُونَ): تحولَّت حركة فاء الكلمة (قاف) من الضمة إلى الكسرة، ومن فتحة عينها (اللام) إلى الضمة الطويلة للتجانس الصوتيّ مع الواو من مكوِّنات لاحقة الجمع:

ḳilūn < ḳulah

٤) **العَلَم الذي يطلق على غير المذكر العاقل**: وفيه عِلِّيُّونَ (وهو اسم لأعلى الجنة) ونَصِيبِين (اسم مكان). وقد جاء عدد كبير من مفردات هذا القسم عن طريق قانون القياس الخاطئ (False Analogy)، كما في قراءة مروية عن الحسن البصري كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء: ٢١٠). فقد قرآها: الشياطون (Abu Hayyan Al-Andalusi, 1999 1999)، وهذا النمط ناتج عن القياس الخاطئ على جمع المذكر السالم لأنه ينتهي بالنون. ومنه

أيضاً: يَاسْمُون: يَاسْمِين، وقِنَّسْرِين: وقِنَّسْرُون، وبَسَاتُون: بساتين، وفِلَسْطُون: فِلَسْطِين كما أوردها ابن جني (١٩٨٥).

٥) **ما لم يسلم مفرده في الجمع وليس علماً أو مشتقاً**: ومنه: بَنُون جمع (ابن) وأَبُون: جمع أب، وأَخُون: جمع أخ، وأصولها على التوالي: بنو وأبو وأخو.

٦) **أسماء خارجة عن اللفظ**: ويشمل هذا القسم على كلمتين فقط وهما: ذوو جمع (ذو) ووَابِلون جمع وابل، وهما ليسا وصفين لمذكَّر عاقل ولا يؤنَّثان بالتاء.

٧) **الأعلام التي تُشبِه الجمع**: ويشترط فيه توهّم الجمع ذي المفرد، نحو اسم العلم المفرد: زيدون وحمدون وخلدون وسعدون (Ababneh, 2016').

التشكيل الصوتيّ لجمع المؤنّث السالم

أشرنا سابقاً إلى أنَّ جمع المؤنث السالم هو وسلية تعبيريّة في العربية لتدلّ بها على جمع الإناث العاقِلات، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء. ويتشكّل هذا الجمع بإضافة لاحقة (اتُ ātu) في الرفع و(اتِ āti) في النصب والجر، على آخر الاسم المفرد، وغالباً ما يسلم بناء مفرده (مثل: زَيْنَب - زَيْنَبَات)، إلا من بعض العوارض الصوتية أحياناً طلباً للخفّة (مثل: طَالِبَة - طَالِبَات). وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه اللاحقة ينبغي أن تكون زائدةً، وليست أصلية، حتى لم تكن ملتبسةً بمجموعةٍ من الألفاظ المتشابهة شكلياً مع صيغة جمع المؤنّث السالم، كما أشرنا إليها في تقسيم جموع السلامة سابقاً، نحو: رُفَات وفُتَات وحُتَات، وأَبْيَات، وأَمْوَات وأَصْوَات، وغُزَاة ودُعَاة ورُمَاة وقُضَاة.

ويلاحظ على هذا الجمع مسألة تتعلَّق بالجانبَينِ: النحويّ والصوتيّ الصرفيّ، وهي أنه يُعرَب بالعلامات الأصلية في حالتي الرفع والجر: جاءت مسلماتٌ ومررتُ بمسلماتٍ، وهو أمر لا يخرج عن قواعد الإعراب الأخرى للأسماء المفردة. ولكن حالة النصب تعدُّ غريبةً على قواعد الإعراب والبنية، وهي أن اللاحقة تتحوّل من (آتَ āta) كما يقتضي إعراب النص إلى (āti) وهو الذي دعا إلى القول إن جمع المؤنث السالم يُنصب ويجرّ بالكسرة. والحقيقة أنَّ الكسرة في حالة النصب ليست إعراباً، بل تحوَّلت الى حركة بناءٍ أدَّتْ إلى سيادة الحالة الإعرابية الواحدة في المنصوب والمجرور ,Ababneh' 2016)، وهي في **المنصوب** نتجت عن طريق **تدخُّل قانون المخالفة** على النحو الذي يُظهِره المخطَّط الصوتيّ الآتي:

muslimāti < muslimāta

فقد تشكَّل في الأصل muslimāta تتابُعُ مقطعَينِ مفتوحَينِ: الأول منهما طويل مفتوح نواته طويلة (mā) والثاني مقطع قصير مفتوح نواته فتحة (ta)، فخالفت اللغة بين النواتين (الفتحتين) بتغيير الفتحة الأخيرة إلى كسرة كما يبدو من الخطوة الثانية في التحليل السابق.

وقبل أن نحلّل كيفية تشكُّل جمع المؤنث السالم بكل أنماطه فالجدير بالإشارة إلى أصناف الأسماء التي يمكن أن تُجمع جمع مؤنث سالماً. ويشتقُّ هذا الجمع من الجامد والمشتق على السواء، ويمكن حصر الأصناف الآتية (Hilwani, 1987; ʻAbabneh, 2016):

١- **أعلام الإناث**: وهي نحو: فاطمة: فاطمات، زينب: زينبات، رَزَان: رَزَانات. ، ولا ينطبق على الاسم المبني من وزن (فَعَالِ fa< āli) مثل: حَذَامِ وقَطَامِ.

٢- **أعلام الذكور المنتهية بتاء التأنيث**: وتأنيثها لفظيّ فقط، وذلك نحو: حَمْزَة حَمَزات، وعزَّة عزَّات ، وطَلْحَة طَلَحَات ، ومعاوية معاويات وغيرها.

٣- **الأسماء المنتهية بتاء التأنيث وليست أعلاماً**: ومنها على سبيل المثال: شَجَرَة شَجَرَات، وبَقَرَة بَقَرَات، وجمرة جمرات. ولا يجمع على هذه الصورة بعض الألفاظ التي تنتهي بالتاء مثل: امرأة وشاة وأمَة وشِفة ومِلَّة، فإنها تجمع على نساء (من غير لفظها) وشياه، وإماء، وشفاه، وملل، وهذه تكون من جموع التكسير.

٤- **صفات المؤنث المختومة بالتاء**: وذلك نحو: طَائِعَة: طَائِعَات.

٥- **صفات المؤنث الدالة على التفضيل**: ومنها: امرأة فُضلى، ونساء فُضْلَيَات.

٦- **صفات المؤنث الخاصة بالنساء**: وهي صفات تخصّ المؤنث ولا حاجة إلى علامة التأنيث فيها، نحو: حائض: حَائِضَات، ومرضِع: مُرْضِعَات، وامرأة حامل: ونساء حَامِلاَت، وهي صفات لمؤنَّث حقيقيّ.

٧- **أعلام ما لا يعقل**: مثل: سام أبرص: سامات أبرص، أُمّ حُبَين: أُمَّات حبين، وابن أوى: بنات آوى، وذو الحجة: ذوات الحجة، وهي جموع ترتكز إلى الاستعمال اللغويّ الوارد عن أهل اللغة ولا تضبطها قاعدة.

٨- **المصادر**: قد يذهب بعض المتشدّدين إلى عدم جواز جمع المصدر، ولكن الأمر موجود في الاستعمال اللغوي الذي تحتكم اليه في دراسة البنية وهو مما يجوز جمعه جمع مؤنث سالم إذا كان مختوماً بتاء التأنيث نحو: صُعُوبة، صُعُوبات، وتِجَارَة: تِجَارَات. ويمكن أن نجد هذا النمط في مصادر ما فوق الثلاثيّ، ولا يراد منها التوكيد، نحو: استدعاء: استدعاءات، وتقوقع: تَقَوْقُعَات، وتَرَفُّع: وتَرَفُّعَات، واستشهاد: استشهادات، وغيرها وقد كثر هذا الاستعمال في اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث كثرة لافتة.

٩- **أسماء الذوات المنتهية بتاء التأنيث**: نحو: عِمَارة: عِمَارَات، وبِنَايَة: بِنَايَات، وصفحة: صَفحات ودجاجة: دجاجات، وحمامة: حمامات. ويجمع اسم الذات جمع مؤنث سالم إذا زادت أحرفه على أربعة، ولم يكن له صيغة أخرى يجمع عليها نحو: حمَّام: حمَّامات، وإصطبل: إصطبلات.

١٠- **الأسماء الأعجميّة المعرَّبة**: نحو: تلفزيون: تلفزيونات، وفاكس: فاكسات، وراديو: راديوهات، وموبايل: موبايلات، وماتور: ماتورات، ورووديتر: روديترات، وتابلو: تابلوهات.

١١- **صفات المؤنث التي فيها علامة من علامات التأنيث**: لا فرق في هذا بين علامات التأنيث المختلفة كالتاء نحو: عالمة: عالمات، وسالمة: سالمات، وأمنة: أمنات، وراجعة: راجعات، للمؤنث بالتاء. وكُبْرَى: كبريات، وصُغْرَى: صُغرَيَات، وحُبْلَى: حُبْلَيَات، للمؤنث بالألف المقصورة. وحَسْنَاء: حَسنَاوَات (والأصل: حسناءات) للمؤنث بالألف الممدودة، وحذفت الهمزة فالتقت حركتان فانزلقت الواو للفصل بينهما.

١٢- **صفات المذكر غير العاقل**: مثل: جبل شاهق: جِبال شاهِقَات، وحصان سابق: حُصُن سابقات، ومنه أيضا أيام معدودات، ووحوش ضاربات، وكلاب نابحات، وذئاب عاويات، ومنها أيضا بعض الصفات الصرفية التي وصف بها ما لا يعقل: نحو: مَطَار: مَطَارَات، ومَجال: مَجَالات، ومنخفض: منخفضات، وقِطَار: قطارات، ومُجَمَّع: مُجَمَّعَات.

١٣- **الأسماء المصغَّرة إذا كانت لما لا يعقل**: ومنها: قَمَرٌ: قُمَيْرٌ: قُمَيْرَات، وكِتَابٌ: كُتَيْبٌ: كُتَيْبَات، وشَارع: شُوَيْرِع: شُوَيْرِعَات، وغيرها.

ومع تنوُّع هذه الأسماء التي تجمع جمع المؤنث السالم، يمكن توضيح التشكيل الصوتيّ لها وما يطرأ عليها من تغيرات على النحو الآتي:

١- إذا كان الاسم صحيح اللام لم يطرأ عليه أيُّ تغيير غير إضافة لاحقة هذا الجمع (ātu/āti) في آخره، مثل: زَيْنَبَات. وإذا كان في آخره تاءٌ حُذِفت، مثل: فَاطِمَات، إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط.

زَيْنَب: Zainab > Zainab + āt > Zainabāt

فَاطِمَة: Fātimat > Fātimat + āt > Fātima*āt > Fātimāt

(سقوط التاء من بنية المفرد) (التقاء الحركتين) (سقوط الفتحة القصيرة)

وقد علَّل بعض الصرفيين سقوط هذه التاء بحيث لئلاَّ يجمع في كلمة واحدة بين علامتي التأنيث (Ibn Ya'is, n.d)، غير أننا نرى أنّ هذا السقوط خاضعٌ لقانون الاقتصاد في الجهد العضليّ المبذول، إذ إنه أفضى إلى تقليل عدد المقاطع التي تُشكِّل البنية - إضافةً إلى سقوط الفتحة القصيرة تخلّصاً

DOI: 10.18860 /ijazarabi.v5i3.17225
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online): 2620-5947

من التقاء الحركتين، لتصحيح النظام المقطعيّ للعربية- من أربعة مقاطع (Fā/ti/ma/tāt) إلى ثلاثة مقاطع (Fā/ti/māt)؛ الأول طويل مفتوح، والثاني قصير مفتوح، والثالث طويل مغلق بصامت.

٢- إذا كان الاسم المجموع جمع مؤنّثٍ سالماً، مبدوءاً بواو أو ياء، فإنه لا يتأثر في جمعه، إلا سقوط التاء في بنية مفرده، مع حذف حركة لام الكلمة (الفتحة القصيرة) تخلُّصاً من التقاء الحركتين (الفتحة القصيرة لحركة لام الكلمة والفتحة الطويلة من لاحقة الجمع) كما هو مبيَّن في المخطّط أدناه. فالصفات: وَاقِفَةٌ ويَافِعَةٌ تُجمَعان على (وَاقِفَات ويَافِعَات)، كما يجمع الاسم الذي يخلو من أشباه الحركات.

واقِفَة: wāḳifat < wāḳifat + āt < wāḳifatāt < wāḳifaāt < wāḳifāt

٣- الاسم المعتل الوسط عندما يجمع جمع مؤنث سالم فإن ما يطرأ على مفرده يطرأ عليه، كما في: قَائِلَة: قَائِلَات ḳā>ilāt، والأصل: قَاوِلَة: قَاوِلَات، وبَائِعَة: بَائِعَات bā<i>āt، والأصل: بَايِعَة: بَايِعَات.

٤- الاسم المعتل اللام لا يتأثر بجمعه جمع مؤنث سالم، بسبب وجود لاحقة الألف التي هي جزء من لاحقة الجمع نفسه، نحو: داعية: داعيات dā<iyāt، وقاضية: قاضيات ḳāḍiyāt.

٥- إذا كان الاسم مقصوراً فإن الألف فيه تعود إلى أصلها الذي تحوّلت عنه، كما في: رَنَا: رَنَوَات ranawāt لأن الأصل: رَنَوَ، وسُهَى: سُهَوَات suhawāt، لأنه من سَهَوَ، وهُدَى: هُدَيَات hudayāt، لأن أصله هَدَيَ، ومُنى: مُنَيَات munayāt لأن أصله: مَنَيَ.

٦- إذا كان الاسم منتهياً بالتاء فإنه يعامل معاملة المقصور، فيعود الجزء المحذوف إليه، نحو: فَتَاة: فَتَيَات fatayāt (فَتِيَ) وقَنَاة: قَنَوَات ḳanawāt (قَنَوَ) وصَلَاة: صَلَوَات ṣalawāt (صَلُوَ).

٧- إذا كان الاسم ممدوداً ذا همزة أصلية أو منقلبة، فإنها تبقى في الجمع أيضاً، مثل: إنشاء: إِنْشَاءَات inša>āt< ، وإضاءة: إِضَاءَات iḍā>āt< ، واعْتِنَاء: اعْتِنَاءَات i<tinā>āt<.

٨- وإذا كان الاسم ممدوداً وهمزته زائدة للتأنيث، فإنها تقلب واواً، مثل: شَمْطَاء: شَمْطَاوَات šam ṭawāt، وصحْرَاء: صَحْرَاوَات ṣaḥrāwāt، والأصل: صَحْرَاءَات، ولكن الهمزة تُحذف، وتلتقي ألفان مديتان (فتحتان طويلتان)، فتفصل اللغة بينهما عن طريق انزلاق الواو:

صَحْرَاوَات: ṣaḥrā>āt < ṣaḥrā*āt < ṣaḥrāwāt

الأصل سقوط الهمزة انزلاق الواو

٩- وإذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، وهو صفة، فإن بنيته لا تتغير، مثل: سَهْلَة: سَهْلَات sahlāt، وصَعْبَة صَعْبَات ṣa>bāt ، كما لا يتغيَّر إذا كانت الصفة من المضعَّف، نحو: جَدَّة: جَدَّات gaddāt، أو معتل العين، نحو: دَوْرة دَوْرات dawrāt، وبَيْعَة: بَيْعَات bay<āt، وخَيْمَة: خَيْمَات ẖaymāt ، وأمثاله(Ḳabawah, 1988).

١٠- إذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، وكانت فاؤه مفتوحة، ولامه ليست معتلة، فإنه يتغير إلى مفتوح العين، نحو: هَمْسَة: هَمَسَات hamasāt، ونَفْحَة: نَفَحَات nafaḥāt، ونَظْرَة: نَظَرَات naẓarāt.

١١- إذا حذفت لام الاسم حذفاً غير مقنَّناً أي اعتباطياً، وعُوّضَ عنها بالتاء، فإن واوه تعود إليه في جمع المؤنث السالم، نحو: سَنَة وأصلها (سَنْوَة): سَنَوَات sanawāt، وشَفَة وأصلها (شَفْوَ): شَفَوَات šafawāt، وهَنْة وأصلها (هَنْوَة): هَنوات hanawāt (وهنات).

١٢- وأما إذا كانت لامه معتلة وهو من النوع السابق، فإنه يتخذ صورتين اختياريتين، فيجوز أن تفتح عينه، ويجوز أن تسكَّن، مثل: دَعْوَة: دَعَوَات da<awāt ودَعْوَات da<wāt، وشَهْوَة: شَهَوَات šahawāt وشَهْوَات šahwāt، ورَمْيَة: رَمَيَات ramayāt ورَمْيَات ramyāt. ويتضح أنَّ الفرق بين هاتين الصيغتين يتمثل في عدد المقاطع التي تشكّل البنية، بحيث إنّ الأولى تتشكل من ثلاثة مقاطع: الأول والثاني قصير مفتوح، والثالث طويل مغلق بصامت. وأما الثانية تتشكل من مقطعَينِ: الأول قصير مغلق بصامت، والثاني طويل مغلق بصامت.

١٣- إذا كانت فاؤه مكسورة، ولامه صحيحة، فإنه يجوز كسر العين على الإتباع، إضافة إلى تسكينها، نحو: هِنْد: هِنْدَات hindāt، وهِنِدات hinidāt، كما يجوز فتحُها: هِنَدَات hinadāt، فهي ثلاث صيغ اختياريّة، ومنها أيضاً: دِمْنَة: (دِمْنَات، دِمِنَات، دِمَنَات)، وطِفْلَة: (طِفْلاَت، طِفِلاَت، طِفَلاَت).

١٤- إذا كانت لامه معتلَّةً، فإنَّه لا يجوز فيه الإتباع، فلا يقال في جمع (رِشْوة) إلاَّ (رِشْوَات rišwāt) و(رِشَوَات rišawāt)، ولا يقال (رِشِوَات rišiwāt).

١٥- إذا كان مضموم الفاء وليست لامه ياءً، فإنه يجوز أن تحدث عملية الإتباع (المماثلة الكليّة) مع حركة الفاء، ولها صيغ اختيارية أُخرى بالفتح والسكون، فيكون مجموع صيغها ثلاث صيغ:

ظُلْمَة: ظُلُمَات żulumāt، ظُلْمَات żulmāt، ظُلَمَات żulamāt

قُدْوَة: قُدُوَات ḳuduwāt، قُدْوَات ḳudwāt، قُدَوَات ḳudawāt

عُرْوَة: عُرُوَات uruwāt>، عُرْوَات urwāt>، عُرَوات urawāt>

لُعْبَة: لُعُبَات lu>ubāt، لُعْبَات lu>bāt، لُعَبَات lu>abāt

فالمُلاحَظ أنَّ صيغتين (على وزنين " فُعُلاَت" و"فُعَلاَت") من هذه الصيغ الثلاث تتشكّلان من ثلاثة مقاطع، الأول والثاني قصير مفتوح، والثالث طويل مغلق بصامت. وأما الصيغة الثالثة (على وزن "فُعْلاَت) فتتشكل من مقطعين فقط؛ الأول قصير مغلق بصامت، والثاني طويل مغلق بصامت.

١٦- إذا كان يائي اللام مضموم الفاء في المفرد، فإنه يجمع بفتح العين وتسكينها ولا يجوز الضم:

دُمْيَة: دُمْيَات dumyāt، دُمَيَات dumayāt **كُلْيَة**: كُلْيَات kulyāt، كُلَيَات kulayāt

مُنْيَة: مُنْيَات munyāt، مُنَيَات munayāt **نُهْيَة**: نُهْيَات nuhyāt، نُهَيَات nuhayāt

ويتضح أنَّ الصيغة الأولى (فُعْلاَت) تتشكَّل من مقطعين: الأول قصير مغلق بصامت، والثاني طويل مغلق بصامت، بينما تتشكل الثانية (فُعَلاَت) من ثلاثة مقاطع: الأول والثاني قصير مفتوح، والثالث طويل مغلق بصامت.

ملحقات جمع المؤنث السالم

ملحقات هذا الجمع ليست بالكثيرة إذا قيست إلى ملحقات جمع المذكر، وهي (Hilwani, 1987):

١. ما لا مفرد له من لفظه: هو (أُولاَت ūlāt<)، فمفرده: ذات.
٢. ما لا يسلم بناء مفرده، مثل: (بَنَات banāt)، و(أَخَوَات aẖawāt<).
٣. ما كان اسم ذات خالياً من التاء وأقل من أربعة أحرف، مثل: أَرْض: أَرَضَات araḍāt<).
٤. أعلام فُرِّغت من الدلالة على الجمع، مثل: (عَرَفَات arafāt>).

الخاتمة

تتشكَّل البنية الصوتية للمثنى وجموع السلامة عن طريق إضافة اللاحقة اللفظيَّة في آخر الاسم المفرد. فالمثنى اسم لحقته لاحقةٌ لفظيةٌ تدلّ على عدد الاثنين، وهذه اللاحقة هي لاحقة الألف المدّيّة والنون التي بعدها كسرةٌ قصيرة في حالة الرفع (āni)، وشبه الحركة اليائية والنون التي بعدها كسرة قصيرة في حالة النصب والجر (yni). وأما التفسير الصوتيّ لكسرة النون في لاحقة التثنية فهو يكون تَبْعاً لقانون المخالفة الصوتية (Dissimilation)، بحيث تَدَخّل قانون المخالفة بين حركتَيْ الفتح المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلةً، فتحولّت الثانية منهما في هذه الحالة إلى كسرة.

وأما جمع المذكر السالم فهو يتشكّل صوتياً عن طريق إلصاق لاحقة الواو المدّية والنون المفتوحة القصيرة في حالة الرفع (ūna)، والياء المدّية والنون المفتوحة القصيرة في حالتي النصب والجر (īna)، في حين أنَّ جمع المؤنث السالم يتشكَّل عن طريق إضافة لاحقة (ātu) في الرفع و(āti) في النصب والجر، على آخر الاسم المفرد. ويذهب البحث إلى أنّ الكسرة في حالة النصب (āti) ليست إعراباً، بل تحوَّلت الى حركة بناءٍ أدَّتْ إلى سيادة الحالة الإعرابية الواحدة في المنصوب والمجرور، وهي في المنصوب نتجت عن طريق تدخُّل قانون المخالفة.

وأهم القوانين الصوتيّة التي تحكم تشكيل بنية كلٍّ من المثنى وجموع السلامة، بعد إلصاق اللاحقة اللفظية المشار إليها سابقاً في آخر الاسم المفرد النظامُ المقطعيّ للغة العربية. فخصائص المقاطع العربيّة هي التي تتحكَّم في تشكيل كثيرٍ من صيغ المثنى وجموع السلامة وما يطرأ عليها من

تغيّرات. ومن هذه الخصائص لا يسمح النظام المقطعيّ للعربية بالتقاء الحركات مهما بلغت كمية الحركة. وهذا مما فسّر لنا كيفية تشكيل البنية الصوتية للمثنى وجموع السلامة لكلٍّ من الاسم المنقوص والاسم المقصور والاسم الممدود، خاصة إذا تعارضت الياء المدّية (في المنقوص مثل: القاضِي) والألف المدّية (في المقصور مثل: مصطفَى، وفي الممدود إذا كانت همزته منقلبة عن أصل واويّ أو يائيّ، وتسقط في تثنيته، مثل: كساو) مع لاحقة التثنية ولاحقة جموع السلامة. وعندها يتطلب الأمر انزلاق الواو للفصل بينهما مع تقصير الحركة لتصحيح النظام المقطعيّ العربيّ. وفي ضوء هذا القانون أيضاً يفسَّر سقوط الفتحة القصيرة في بنية الاسم المفرد المجموع جمعَ المؤنث السالم (مثل: يَافِعَة)، بعد أن تسقط التاء في أخره، تبعاً لقانون الاقتصاد في الجهد العضليّ المبذول (yāfi<āt < yāfi<a*āt < yāfi<atāt).

غير أنَّ ثمة البنية العدديّة (المثنى أو جموع السلامة) ليس لها قانونٌ يضبط تشكيلها الصوتيّ، بل يحتكم إلى المعجم التداوليّ الاستعماليّ، مثل الاسم الذي حذفت لامه، فعودة هذا المحذوف أو عدم عودته في التثنية لا يضبطه القانون الصوتيّ المعيَّن المطّرد، نحو: أَبَوَانِ، ويَدَانِ. وكذلك الحال في ورود صيغتَين أو ثلاث صيغ في جموع السلامة، نحو (عِلْبَاءُون/عِلْبَاوُون)، و(ظُلُمَات/ظُلْمَات/ظُلَمَات). وتعمد البنية العدديّة في التركيب المزجيّ أو الإسناديّ إلى كتلة لفظية مساعدة في بداية ذلك الاسم المركّب للتعبير عن المثنى أو الجمع. وهذه الكتلة هي: (ذوا/ذوي) و(ذواتا/ذواتي) في التثنية، و(ذوو/ذوي) في الجمع، مثل: جاء ذوو تأبط شراً.

في ضوء نتائج هذه الدراسة، نقترح أن تُقدَّم المادة اللغوية المحلَّلة وفقاً لمعطيات القوانين الصوتية لمتعلّمي العربية من الناطقين بغيرها استثماراً بالذكاء الاصطناعيّ (Artificial Intteligence) لما يتمتّع به من خصائص مميزة قائمة على مبدأ التكامل والشمولية والمرونة (Mohammed Abou Adel, 2022).

REFERENCES

Al-Quraan Al-Kareem.

ʻAbabneh, Yahya. (2016). *As-Sarfu Al-˂Arabi Al-Tahlili, Naẓarat Mu˂asirah*. Irbid: Dar Al-Kitab Al- Ṯhaqafi.

ʿAbbas Hasan. (n.d). *An-Nahwu Al-Wafi*. Dar Al-Ma˂arif. n.p.l.: n.pb. Ed15.

Shahin, ʿAbd Al-Sabur. (1980). *Al-Manhaj Al-Sauti lil Binyah Al-˂Arabiyah Ru˃yah Jadidah fi Sorfi Al-˂Arabi*. Beirut: Muassasah Risalah.

Abu Hayyan Al-Andalusi. (1999). *Al-Bahr Al-Muhith*. Taḥḳiḳ: Sodaqi Muhd Jamil. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Anbari, Abdul Rahman Muhammad. (2010). *Asrar Al-Arabiyah*. Taḥḳiḳ: Muhd Husin Syamsuddin. Beirut: Darul Kutub Al-Alamiyyah. Ed2.

Al-Baghdadi, Abdul Qadir Umar. (1997). *Kẖazanatul Adab wa Lubbu Lubab Lisan Al-Arab*. Tahḳiḳ: Abdus Salam Muhamad Harun. Al-Kaherah: Maktabah Al-Khanji.

Al-Hamlawi, Ahmad. (2010). Šyazal Al-<Arfi fi Fanni Sorfi, Dhobti wa Tashih: Mahmud Šyakir. Beirut: Dar Ihya> Al-Turath Al-<Arabi. Ed1.

Hadi Nehr. (2003). *Al-Sorf Al-Wafi Dirasah Wasfiyah Tatbiḳiyah fi Al-Sorfi wa Baġda Al-Masa>il Al-Sautiyah*. Irbid: Dar Al-Aml. Ed3.

Hilwani, Muhammad Khair. (1987). *Al-Wadih fi <Ilmi Al-Sorfi*. Beirut: Dar Al-Ma>mun li Turaṯh. Ed4.

Hilwani, Muhammad Khair. (1999). *Al-Muġhni Al-Jadid fi <Ilmi Al-Sorfi*. Beirut: Dar Al- Šyarki Al-<Arabi. Ed5.

Ibn Jinni, Abi Al-Fath Uthman. (1985). *Sir Sina<ah Al-'Irab*. Tahḳiḳ: Hasan Handawi. Damsyik: Dar Al-Qalam.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman. (1954). *Al-Munsif Šyarah Kitab Al-Tasrif li Abi Uthman Al-Mazini*. n.pl: Dar Ihya> Al-Turath Al-Qadim.

Ibn Manzur, Muhammad bin Mukrim. (1994). *Lisan Al-<Arab*. Beirut: Dar Sadir.

Ibn Ya<is, Muwafiḳ Ad-Din. (n.d). *Syarah Al-Mufassal*. Al-Ḳaherah: Al-Maktabah Al-Taufiḳiyah.

Ḳabawah, Fakẖruddin. (1988). *Tasrif Al-Asma> wa Al-Af<al*. Beirut: Maktabah Al-Ma<arif.

Mohammed Abou Adel. (2022). Investing Artificial Intelligence For Arabic Learning. *Journal of Arabic Learning*. 5 (1). 234. https://ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/article/view/15814/9303

Muhammad Shahin, <Abd Al-Rahman. (1970). *Fi Tasrif Al-Asma>*. Al-Ḳaherah: Maktabah Al- Šyabab.

Ramadhan Abd Al-Tawwab. (1981). *Al-Tatawwur Al-Luġhawi Mazahiruhu wa <Illahu wa Ḳawaninuhu*. Al- Ḳaherah: Maktabah Al-Kẖanji. Ed2.

Ramadhan Abd Al-Tawwab. (2000). *Lahn Al-'Ammah wa Al-Tatawwur Al-Luġhawi*. Al- Ḳaherah: Maktabah Zahra> Al-Syarḳ. Ed2.

Sibawayh, Amru bin Uthman bin Ḳunbur. (1988). *Al-Kitab*. Tahḳiḳ: Abd Al-Salam Harun. Al- Ḳaherah: Maktabah Al-Khanji.